الفصل الخامس

العبارة التلطيفية التطهير

بما أن الإبادة الجماعية حُصِرت في سياسات الإبادة الشبيهة بالنازية، يدرك العديد من الباحثين قضايا حديثة قليلة، فقد اعتُرف بقضية رواندا (1994م) وحدها عالميًّا؛ لأن الحملة ضد التوتسي (أحد ثلاثة شعوب تعيش في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية وخصوصًا في رواندا) اشتملت على محاولتهم القيام بتدمير مادي كامل، رغم أن مؤيدي تفرد المحرقة قد يجدون أن رواندا تفتقر إلى -إذ تبدو المناجل أقل برودة وعصرية من مخيمات الإبادة- قوميي الهوتو (مجموعة عرقية من وسط إفريقيا توجد بشكل كبير في رواندا) ممن ينفذون أعمال قتلهم بسرعة فائقة تفوق النازيين، وقد رأى معلقون كثر في الحملات القومية الصربية على كرواتيا والبوسنة والهرسك أنها إبادة جماعية أيضًا، بيد أن التعبير الأكثر انتشارًا لوصفهم كان التطهير العرقي، والذي لاقى رواجًا واسعًا بصورة منقطعة النظير، فبالكاد بعد مرور عام على قيام الحروب اليوغسلافية «اتُّخذ بصفته جزءًا من المفردات الرسمية ضمن وثائق مجلس الأمن، ومن جانب مؤسسات أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية»[1]، فنادرًا ما كان يُستخدم في خطاب عالمي قبل تسعينيات القرن العشرين، لكنه سرعان ما استُخدم في وسائل الإعلام والسياسة والمحافل

الأكاديميـة الدولية لوصف حوادث العنف السياسـي، حتى إن مان منح التطهير العرقـي رخصـة اجتماعية من خلال تبنِّيه مفهومًا رئيسًـا في دراسـته المقارنة للعنف السياسي[2].

أصول الاصطلاح

تستمد دراسة لنشوء المصطلح وجودها من التعبير الصقلي etnicheskoye chishcheniye التطهير العرقي «الذي استخدمته السلطات العامة السوفييتية لوصف المحاولات الأذرية لإخراج السكان الأرمن من أرضهم خلال أزمة ناغورنو كاراباخ الواقعة أواخر ثمانينيات القرن العشرين»[3]، ودخل المصطلح إلى خطاب الغرب من أحداث يوغسلافيا، حين كانت كلمة ciscenje التطهير مستخدمة، ووفقًا لدرازين بيتروفيتش Drazen Petrovic:

> استمدَ المصطلح معناه الحالي خلال الحرب في البوسنة والهرسك، واستُخدم لوصف أحداث بعينها في كرواتيا، ومن المستحيل تحديد أول من استخدمه وفي أي سياق كان ذلك الاستخدام، وبما أن ضباط جيش الشعب اليوغسلافي السابق كان لهم دور رائد في تلك الأحداث، فإن ما يمكن استنتاجه هو أن تعبير التطهير العرقي يعود في أصله إلى مفردات عسكرية، ويُوجَّه تعبير تطهير أرض ضد الأعداء، علاوة على أنه غالبًا ما يُستخدم في المرحلة النهائية من المعركة بغية إحكام السيطرة على الأرض المحتلة، وبصورة عامة فإن مصطلح «cist يطهر يعني دون أي قذارة أو تلويث، وقد أُضيفت كلمة عرقي للمصطلح العسكري؛ لأن الأعداء يعدمون المجتمعات العرقية الأخرى»[4].

فضلًا عن ذلك استُخدم التطهير من جانب الكرواتيين الفاشيين في الحرب العالمية الثانية لوصف عمليات دحرهم للصرب، واستُخدم من جانب النقاد الصرب لوصف عمليات دحرهم على يد السلطات الألبانية في كوسوفو عام 1981م، وما يمكن استنتاجه من هذا أن المصطلح يعود على الأقل إلى حرب البلقان عام 1912م[5]. يدخل المصطلح الذي ظهر في صيف 1992م في سياق الصراع البوسني، وبعد أن تُرجم إلى الإنجليزية إلى مفردات الصحافة البريطانية في ذلك الوقت، و«يبدأ بفقدان قوسي الاقتباس خاصته من عام أو أكثر بعد ذلك رغم أنه كان يُحتفظ بهما في غالب الأحيان»[6].

وبناءً عليه، كان التطهير العرقي في الأصل مصطلحًا يخص الجناة، وعلى عكس الإبادة الجماعية فشل المصطلح بالإشارة إلى الهوية المدمرة للجماعات، التي تجتثهم من أراضيهم حيث عاشوا، ورغم أن صحفيين وسياسيين ومحامين وضباطًا دوليين لم يؤيدوا الطهارة العرقية، إلا أن استخدامهم للمصطلح حظي بتقبل لهذه الفكرة بدلًا من الإشارة إلى العواقب المترتبة على التطهير بحق الضحايا؛ لذلك دائمًا ما كانت الشكوك تحوم حول دمج التطهير العرقي بالخطاب السياسي والقانوني والاجتماعي، وكما يعلق بيتروفيتش: «إن الدافع الكامن وراء هذا المصطلح وصلته بنظام القانون الدولي لم يكونا غاية في الوضوح»[7].

«استمر مصطلح التطهير بالانتشار وتراكمت التعريفات»[8]، كتب تيديوز مازويكاي Tadeusz Mazowiecki المقرر الخاص في الأمم المتحدة في تقريرٍ عام 1992م: «يشير مصطلح التطهير العرقي إلى الإقصاء على يد الجماعة العرقية التي تمارس السيطرة على أرض محددة تقطنها أطراف

مـن جماعـات عرقيـة أخـرى» لكنه عدَّل فيمـا بعد ما قالـه إلى «حملـة التطهير الممنهجـة ضـد تجمـع سـكاني مدنـي قائمة علـى معايير عرقيـة، بنيَّـة إرغامه علـى التخلـي عن الأراضي التي يعيش فيها»، وعدَّت لجنة مـن الخبراء انعقدت عـام 1993م أن المصطلـح كان يعنـي جعل منطقةٍ متجانسـة عرقيًّا باسـتخدام القـوة والترهيـب؛ لاجتثـاث أشـخاص تابعيـن لجماعـات معينة مـن المنطقة»، وجـاء أول تعريـف علمي على يـد أندرو بيـل- فيالكـوف Andrew Bell-Fialkoff الـذي قـال: «يمكـن فهـم التطهيـر العرقـي علـى أنـه الترحيـل لتجمـع سـكاني غيـر مرغـوب بـه عـن أرض معينـة، تبعًـا لتمييـز دينـي أو عرقـي أو اعتبـارات سياسـية أو إسـتراتيجية أو عقائديـة أو مزيجًـا مـن هـذا كله»[9]، سـيكون تركيب هـذه الأفـكار مـن وجهـة النظـر القانونيـة بالنسـبة إلـى بيتروفيتش علـى النحو الآتي:

> يعد التطهير العرقي سياسة واضحة المعالم لجماعة محددة من الأشخاص؛ لإقصاء جماعة أخرى بصورة ممنهجة عن أرض معينة، بناء على أصل ديني أو عرقـي أو قومي، وتشـتمل سياسـة من هذا القبيل علـى العنف، وترتبط في أغلب الأحيان بعمليات عسـكرية، وهي ما يجب أن يتحقق بالوسـائل المتاحة، مـن التمييز وصولًا إلى الإبادة، وتسـتلزم انتهاكات لحقوق الإنسـان والقانون الإنساني الدولي[10].

يوسـع بيـل -فيالكـوف فـي دراسـته المطولـة هـذا المفهـوم الدينـي- القومـي - العرقي، ويقدِّم المفهوم الأوسـع لتطهير التجمع السـكاني «التخلص المخطـط والمتعمـد مـن أرض معينة من تجمع سـكاني غير مرغوب به، يتسـم بخاصيـة أو أكثـر مثـل الأفضليـة العرقيـة أو الدينيـة أو السـلالية أو الطبقية أو الجنسـية، ويجـب أن تؤدي هـذه الخصائص دور العنصر الأساسـي للإقصاء؛

لتكون مؤهلة لتحمل صفة التطهير»[11]، وينشر مان مفهومًا جامعًا بصورة مماثلة حول التطهير القاتل، لتنتقل مفاهيم التطهير من معنى عام إلى آخر خاص، توازي الانتقال في دراسات الإبادة الجماعية من الأساس التصنيفي الضيق لاتفاقية الأمم المتحدة إلى تعريفات أكثر عمومية.

التطهير والإبادة الجماعية

أثار تبني مصطلح التطهير سؤالين وجيهين منذ البداية؛ هل يمكن لتلطيف اسم الجاني أن يتحول إلى مصطلح وصفي حيادي ناهيك عن مفهوم قانوني وعلمي اجتماعي؟ ولماذا يُستخدم في ظل وجود مصطلحات كالترحيل والطرد والهجرة القسرية والنزوح القسري، تشير إلى الأذى المحدد المسبَّب، في حين تصف الإبادة الجماعية التدمير الاجتماعي العام المعني؟ ومما لاشك فيه أن المستخدمين للمصطلح الجديد غالبًا ما شعروا أنهم مجبرون على تفسير علاقته بالإبادة الجماعية، وقد لُوحظت أهمية هذه المسألة عندما شجبت الجمعية العامة للأمم المتحدة «السياسة المقيتة للتطهير العرقي التي تُعد شكلًا من أشكال الإبادة الجماعية»[12]، وقد كشف تنقيح لمحامي الأمم المتحدة عام 1993م أنه يمكن للتطهير العرقي أن «يعد -إلى حد بعيد- إبادة جماعية بموجب الاتفاقية»[13]، يجادل قرار محكمة العدل الدولية التي يرأسها القاضي إيلهيو لاوترباخت Elihu Lauterpacht وهو أستاذ جامعي في جامعة كامبردج، ومفوض من جانب الحكومة البوسنية وقاضيها في أنه:

> من الصعوبة عدُّ الأعمال الصربية المتصلة بالتطهير العرقي أعمالًا مختلفة عن أعمال الإبادة الجماعية، انطلاقًا من أنها تندرج تحت التصنيفات (أ)

> و(ب) و(ت) من تعريف الإبادة الجماعية...، فهي موجهة بصورة جلية ضد جماعة عرقية أو دينية، ومعدة لمحق تلك الجماعة بصورة تامة أو جزئية، وفقًا لما تقتضيه الحاجة إلى التأكد من أن الجماعة لم تعد تشغل الأجزاء التي يرغب فيها الصرب من البوسنة والهرسك[14].

لم تكن آراء لاوترباخت مماثلة لآراء أعضاء هيئة المحكمة، لكن القضاة في محكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة أقروا فيما بعد بأن التطهير هو إبادة جماعية في قضايا عديدة؛ لذلك شبَّه القاضي رياض Riad بين التطهير العرقي في صوره الأفظع والإبادة الجماعية، فقال:

> تطرح سياسة التطهير العرقي في مظهرها النهائي خصائص تتصل بالإبادة الجماعية، وعلاوة على ذلك يمكن أن يكون الهدف في هذه القضية هو تدمير جماعة قومية أو عرقية أو سلالية أو دينية بصورة كاملة أو جزئية، وهذا أمر يختص بالإبادة الجماعية، ويمكن أن يُستنتج من خطورة التطهير العرقي الممارس في سربرينيتشا والمناطق المحيطة ما يتصل بعمليات القتل الجماعي للمسلمين بالدرجة الأولى التي وقعت بعد سقوط سربرينيتشا في تموز عام 1995م، والتي ارتُكبت في ظروف أظهرت وحشية تكاد تكون منقطعة النظير[15].

وقد كان النائب العام في محكمة الجنايات الدولية اليوغسلافية حذرًا إلى أبعد الحدود في إلقاء تهم الإبادة الجماعية وربطها بالمحرقة[16]، ومن الواضح أن هذا الحذر عكس شكًّا في العلاقة بين الاثنين، وتفضيل النواب العامين إلقاء التهم الأكثر احتمالًا للالتصاق بأصحابها؛ إذ كانت إدانة جرائم ضد الإنسانية أمرًا جديرًا بالتفضيل أكثر من إقرار تبرئة من الإبادة الجماعية.

obeikan.com

يشدد الباحثون ممن تبنوا المصطلح بصورة طبيعية على الاختلاف، وتطابق الإبادة الجماعية القتل الجماعي بالنسبة إلى بيل-فيالكوف، وبذا تستحق أن تُعامل صنفًا مستقلًّا عن التطهير[17]، ويؤكد نورمان نيمارك Norman Naimark أنه:

«كان ثمة حاجة إلى مصطلح جديد؛ لأن التطهير العرقي والإبادة الجماعية ينطويان على أنشطة مختلفة، والفروق بينهما مهمة مثلما هي الحال عند تحديد جريمة القتل من الدرجة الأولى؛ إذ يشكل التعمد فرقًا غاية في الأهمية، وتنطوي الإبادة الجماعية على الإفناء المتعمد لجزء من مجموعة عرقية أو دينية أو قومية أو كاملها، ويتمحور هدفها حول قتل شعب أو شعوب كما في ألمانيا، وتكمن غاية التطهير العرقي في اجتثاث شعب من أرض معينة مع آثارهم كلها، وبعبارة أخرى يكمن الهدف في التخلص من القومية الدخيلة أو المجموعة العرقية أو الدينية وإحكام السيطرة على الأرض التي كانت تلك المجموعة تقطنها»[18].

يظهر هنا بصورة جلية أن مفهوم الإبادة المرتبط بالإبادة الجماعية هو في نطاق تطبيق القواعد، وأن المسوِّغ خلف المصطلح الجديد تغطية ما هو مغيّب من جانب هذه النسخة المختزلة من الإبادة الجماعية، فمجرد اجتثاث أو التخلص من شعب دخيل وآثاره كلها من الأرض التي كان يقطن فيها ليس بالإبادة الجماعية دون وجود الإفناء المتعمَّد، يجعل النظر إلى اللغة عن كثب تبلد الذهن الناتج من الفرق التحليلي المعتمد محط التركيز؛ فالكلمات كلُّها مرادفات لتدمير جماعة، ودائمًا ما تُفهم على أنها جوهر الإبادة الجماعية. تعيد الثقافة المرتبطة بالتطهير ابتكار عجلة تحليلية، ويشهد هذا التصريح على ذلك: «بينما تدور الحرب بصورة عامة بين رجال مسلحين من الطرفين،

يقـوم الصراع بينهما على الإرادة والأدوات والأعداد، غالبًا ما يشـتمل التطهير العرقـي علـى جانٍ مسـلحٍ وضحيةٍ عـزلاء، وفي غالب الأحيان يشـتمل على رجل مسـلح وامرأة أو طفل أو شـخص طاعن في السـن أعزل»[19]، فلنسـتبدل الإبادة الجماعية بـالتطهير العرقي، ويمكن أن يعود هذا الأمر إلى لِمكن، ويعد تصريح نيمارك مؤشرًا إضافيًّا على اللبس، إذ يقول:

«يعـد التطهيـر العرقـي انطلاقًا من أحـد أطراف طيفـه أقرب إلـى الترحيل القسـري أو مـا سـمّي بـنقل التجمـع السـكاني، فالفكـرة تنطوي علـى إرغام النـاس علـى التحـرك، مع اعتـزام أن تكون الوسـيلة قانونية أو شـبه قانونية، ومـن طـرف آخـر يكـون التطهيـر العرقـي والإبـادة الجماعيـة متمايزين في غايتهمـا القصـوى فقـط. (ينضـح التطهيـر العرقـي بالإبـادة الجماعية هنا حرفيًّا ومجازيًّا، كما هي حال القتل الجماعي الذي يُرتكب في سبيل تخليص أرض من أحد الشعوب)»[20].

كلا الباحثيـن يقرُّ بالمشـكلات الناجمة عـن مصطلحهما الجديد، ووفقًا لبيـل- فيالكـوف «فـإن مصطلح التطهير بحـد ذاته يثير اللبس، فهو يحمل في الاسـتخدام اليومي دلالات إيجابية عن النظافـة والتطهر...، لكن عندما يُطبق على التجمعات السكانية الإنسانية فهو يشير إلى اللاجئين والترحيل والاعتقال؛ فهو يشـكل معنى المعاناة، وهذا هو السـبب وراء الاستخدام الواسع للمصطلح: فهو عبارة تلطيفية تخفي الوجه القبيح للحقيقة»[21]، يعترف نيمارك بأنه «ما من شـيء طاهر يتصل بالتطهير العرقي، فهو يُضرَّج بالعنف والوحشـية في أقصى أشـكالهما»[22] وبالطريقة نفسها يطلق شاباس على التطهير «بأنه عبارة تلطيفية للإبـادة الجماعيـة فـي أثناء جدلـه بأن التطهيـر قانونًا لا يتطلب القيـام بإبادة جماعية»[23].

لا يمكن للعنف المنظَّم ضد المدنيين أن يكون تطهيرًا حقيقيًّا حتى في ما يخص الجناة، ناهيك عن الضحايا أو المجتمع كله، إذا طُبقت لغة القذارة والنظافة فمن المؤكد أن المطهِرين هم من يلوثون الحياة الاجتماعية التي تحتاج طهارة من عنفهم، ويتجلى هذا المعنى التحرري للتطهير بصورة واضحة في الممارسة الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال سُميت طهارة القتلة من حالتهم الباعثة على القتل بتطهير الحرب بفعل الاقتداء بعواقب الحروب الإفريقية[24].

بعد الذعر الذي ألحقه اللواء الخامس سيئ السمعة بقيادة روبرت موغابي Robert Mogabe في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، تحدث النديبيليون في زيمبابوي عن تطهير الغابات التي كانت مسرحًا شهد الكثير من القتل، والتي كانت فيها عظام الضحايا ملقاة على الأرض، واستَحضرت فكرتهم عن التطهير في أعقاب عملية العنف فكرة أكثر تقليدية حول تطهير الغابة، حيث كان يتم إبعاد عظام الحيوانات والأعشاش والأغصان الميتة التي أُحرقت بمراسم رسمية[25]. ينبغي في العلم الاجتماعي أيضًا أن يُعرَّف التطهير انطلاقًا من هذا المعنى الإنساني الأكثر ملاءمة، ويتعين على التطهير العرقي أن يبقى ضمن علامتي اقتباس.

بيد أن السؤال يبقى قائمًا فيما إذا كان المفهوم المجتزأ من هذه اللغة يشير إلى حقيقة مميزة، ومع ذلك عندما يحاول المؤيدون تحديد مضمونه يظهر الكثير من الغموض، وبالنسبة إلى بيل- فيالكوف: «يكون تطهير التجمع السكاني...، عصيًّا على التعريف السهل، فهو يُغطي نطاقًا واسعًا من ظواهر الإبادة الجماعية من ناحية أولى ليخفف الضغط على الهجرة من ناحية أخرى، في حين تكون أنواع التطهير كلها مشتملة على إبعاد التجمع السكاني، ولا تكون

أشكال الإبعاد كلها قائمة على التطهير»[26]، لقد اتسم نيمارك بالوضوح حيال فكرة أن الحد الفاصل بين التطهير غير المرتبط بالإبادة الجماعية وبين الإبادة الجماعية قد يكون غير حقيقي:

> «يمثل التعقيد الأكثر للفروقات بين التطهير العرقي والإبادة الجماعية حقيقة أن الترحيل القسري نادرًا ما يحدث من دون عنف، وغالبًا ما يتسم بالعنف القاتل، إذ لا يغادر الناس أوطانهم بإرادتهم الحرة...، إنهم يقاومون...، وتكون النتيجة أن الترحيل القسري غالبًا ما يتحول إلى إبادة جماعية، عندما يتشرذم الناس بعيدًا عن بلداتهم وقراهم الأصلية، ويُقتلون عندما يحاولون البقاء، وحتى عندما لا يكون الترحيل القسري إبادة جماعية في مضمونه فهو غالبًا ما يشكل إبادة جماعية في آثاره»[27].

يبوح نيمارك بالسر، كيف أمكن بلوغ الترحيل القسري في أي وقت دون الإكراه الشديد، بل والعنف؟ كيف أن الترحيل لم يكن قسريًّا فعلًا؟ كيف للناس ألا يقاموا؟ وكيف يمكن له ألا يشتمل على محق مجتمع ذي نمط حياة تنعمت به جماعة خلال مدة من الزمن؟ كيف أمكن لأولئك الذين أبعدوا جماعة ألا يعتزموا القيام بهذا المحق؟ يكون الإبعاد الإجباري لتجمع سكاني عن وطنهم مختلفًا عن محق جماعة إذا كان الحد الفاصل بين التطهير والإبادة الجماعية غير حقيقي، فلِمَ نحافظ عليه؟

من المؤكد أن فكرة الإبعاد المسالم وغير المتسم بالعنف -الإجباري رغم ذلك- لتجمع سكاني كان لها نسب طويل إن لم يكن مشبوهًا في العلاقات الدولية، فيجادل شاباس -كما رأينا سابقًا- أن كتّاب مسودة الاتفاقية «قاوموا بترو شديد» محاولات استيعاب الظاهرة[28]. ويخلص إلى أنهم لم يعدوا التهجير

الجماعي لتجمعات سكانية إبادةً جماعية إلا عندما «تكون مصحوبة بظروف تودي بحياة التجمع السكاني المهجَّر كله، أو بحياة جزء منه -كما حدث في أرمينيا- وعلى سبيل المثال إذا ما رُحِّل شعب عن وطنه، وأُرغم على الرحيل قاطعًا مسافات طويلة في بلدٍ حيث كان معرضًا للجوع والعطش والحر والبرد والأوبئة»[29]، وتمثلت المشكلة في أن الطرد كان شائعًا جدًّا، وقد مُورس على يد القوى الغالبة التي أسست الأمم المتحدة وعلى يد المحور المهزوم، ويلاحظ شاباس نفسه أن «ما يصل إلى 15 مليون ألماني طُردوا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وأعادوا التوطين بموجب البند الثالث عشر من اتفاقية بوتسدام»[30]، وإذا ما عُد الإبعاد الإجباري إبادة جماعية فإن الفروق الأخلاقية بين المنتصرين والمهزومين ستصبح مسائل تتصل بالدرجة، واقترح ميلتشير بالي Melchior Palyi أوائل عام 1946م، مستعرضًا في تعليقه على كتاب لِمكن **حكم دول المحور** أنه: «يمكن لجهازه القانوني الدقيق -إلى حد كبير- الذي صُمم ليؤدي دورًا ضد النازيين أن يتحول نحو الحلفاء أيضًا، فممارسات الحليف تتضمن أسوأ الفظائع كالتي ارتكبها النازيون، والمتمثلة بالإبادة الجماعية والإفناء الجماعي للمدنيين والذي كان قدر الملايين من الألمان الذين أُقصوا عن أوطانهم في شرق أوروبا الوسطى في ظل ظروف لا إنسانية»[31].

هل ثمة عمليات طرد غير مرتبطة بالإبادة الجماعية؟

انطلاقًا من هذا تعد عملية التهجير الغربية الكبيرة للألمان في نهاية الحرب العالمية الثانية أمرًا جديرًا بالبحث، هل كان هجوم بالي المفاجئ على الحلفاء ومقالته النقدية حول لِمكن أمرين مبررين؟ أم أنهما كانا

بسبب عملية الطرد غير المرتبطة بالإبادة الجماعية؟ ثمة شيء من الشك أن الاتحاد السوفيتي الذي استولى على معظم بولندا قبل الحرب إضافة إلى الأرض الألمانية، والسلطات البولندية التي انتزعت قسمًا كبيرًا من ألمانيا تعويضًا لخسارتها المناطق الشرقية، والحكومة التشيكوسلوفاكية التي رغبت في معاقبة السوديت الألمان لدورهم في احتلال هتلر وحكومات هنغاريا ويوغسلافيا، طمحت كلها بطرد التجمعات السكانية الألمانية الباقية من أوطانهم التاريخية[32]. لقد وقعت الكثير من عمليات الطرد المصحوبة بالعنف قبل أن تصادق الولايات المتحدة وبريطانيا على التغييرات الإقليمية المتصلة في اتفاقية بوتسدام، واستمر البرنامج حتى عام 1949م. (راجع الإطار 5.1).

الإطار 5.1: عمليات الطرد الإثني للألمان بين 1944-1949م

كان الألمان -على غرار اليهود- الجماعة العرقية الأكثر انتشارًا في دول أوروبا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية، فرأى فيهم هتلر جوهرًا عنصريًّا ليُعاد توطينه في إمبراطوريته الجديدة بصورة إستراتيجية، كثيرون من أيدوا النازيين، وبعضهم فعل ذلك بحماسة، «في أثناء الحرب تبنت حكومتا تشيكوسلوفاكيا وبولندا في المنفى -قاد الحكومة الأخيرة الديموقراطي الاجتماعي إدوارد بينيش- فكرًا عنصريًّا للمطالبة بطرد الألمان جميعًا من بلدانهم بعد أن مُنيت ألمانيا بالهزيمة، وقد أجمعت بريطانيا والولايات المتحدة على ذلك»[33]، وضعت الحكومات فيما بعد «خططًا أكثر إحكامًا، ناقشَتْها مع ستالين»[34] وفي المراحل النهائية من الحرب احتلت القوات السوفييتية بلدانًا في شرق أوروبا وألمانيا، وبدأت عملية إبعاد الألمان، وأصبحت عمليات الإبعاد تلك جزءًا من خطة ستالين في إعادة ترتيب الحدود، وتجانس التجمعات السكانية كلها والإبعاد الإجباري للمختلفة عنها، وهو ما أجمع عليه الحلفاء الغربيون في بوتسدام عام 1945م.

مراحل الطرد

مرت العملية بثلاث مراحل متداخلة؛ ففي المرحلة الأولى شهدت الأشهر الأخيرة من الحرب عنفًا مفرطًا، وطلعات جوية غير منظمة بقيادة الجيش الأحمر الذي اجتاح ألمانيا، وما صاحب ذلك من مجازر وعمليات ترحيل، وقُتل الكثيرون عندما قصفت الطائرات مواكب اللاجئين وسفنهم، وقد حوَّل غونثر غراس غرق سفينة فيلهلم غوستلوف Wilhelm Gustloff إلى رواية بعنوان كراب ووك Crabwalk. وفي المرحلة الثانية بدأت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ابتداءً من آذار عام 1945م عمليات طرد منظمة وأحادية الجانب، يصحبها تشجيع من الاتحاد السوفييتي لكن دون موافقة الحلفاء الغربيين. أما في المرحلة الثالثة بعد اتفاقية بوتسدام عام 1945م، فحدثت انتقالات وفقًا للاتفاقية التي أجمع عليها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا، والتي كان ينبغي لها «أن تكون منظمة وإنسانية»[35]، ومع ذلك «كان تشرشل و ترومان ميّالينِ للسماح بها، وكان التأمل الغربي بتهجير 6-3 ملايين ألماني يفرون مذعورين قد تحوَّل إلى عملية طرد لـ 15 مليونًا»[36]، وهذا الرقم موضوع جدل؛ إذ يذكر بلوكسهام «أنهم كانوا 12 مليونًا»[37]، كانت عملية انتقال قسرية ضخمة صاحبها عنف كبير، ودمار متعمد واسع الانتشار للمجتمعات الألمانية التاريخية.

عمليات الطرد والمخيمات والمجازر

تقدم تقارير معاصرة فكرة عن العمليات، وتشتمل الآتي:

في 30 أيار عام 1945م سار الحرس الوطني التشيكي في شوارع مدينة برون Brunn، طالبًا من المواطنين الألمان كلهم أن يقفوا خارج باحات منازلهم عند الساعة التاسعة، وأن يحمل كل منهم حقيبة يد واحدة استعدادًا لمغادرة البلدة إلى الأبد، كان أمامهم عشر دقائق فقط ليستيقظوا، ويُلبِسوا أطفالهم، ويحزموا بعض الأمتعة في حقائب سفرهم، ويخرجوا إلى الأرصفة، وقد أُمرت النساء في

هـذه الواقعـة بتسـليم مجوهراتهن وسـاعاتهن وأثوابهن من الفـراء وأموالهن إلى الحراس، محتفظـات بخواتـم الـزواج فقـط، وقد سـيقوا بعـد ذلك تحـت تهديد السلاح إلى حدود النمسا[38].

بيـد أن النمسـا رفضـت اسـتقبالهم، فوُضعوا في حقـل تحول إلى معسـكر اعتقال حيث مكثوا هناك لمدة أشهر لاحقة دون الحصول على حصص غذائية منتظمة، متجرعين وباء التيفوئيد (الحمى النمشية)، حيث يعلق بيتراند راسل على ذلك قائلًا: «كانت محاولة متعمدة بصورة سـافرة تُجرى لإفناء ملايين الألمان؛ وذلك ليـس بتسميمهم بالغاز، وإنما بحرمانهم أوطانهم والطعام؛ ليُتركوا ضحية للموت علـى يـد التجويع البطيء والمضنـي»[39]، وحتى اليهود ومعـادو النازيين ممن أُطلق سـراحهم مؤخرًا من معسكرات البوليـس السري النازي لم يكونوا بمعزل حصين عن ذلك[40]، ويعد معسـكر الاعتقال النازي القديم في ثيريزينشـتادت «أحد أسـوأ المعسـكرات فـي تشيكوسـلوفاكيا بعـد الحـرب»[41]. أُفصـح عن مجازر فـي مواقع أخرى، ففي أوسـتي بجمهورية التشـيك في شـهر تموز عام 1945م، «أُلقي بنسـاء وأطفـال من فوق الجسـر إلـى النهر، وقُتل الألمان رميًا بالرصاص في الشـوارع، و يُقدَّر بأن 2000 أو 3000 شخص قُتلوا آنذاك»[42].

عمليات الترحيل بالقطار

يدوِّن راسل حول رحيل الكثيرين بالقطار، فيقول:

جمعت النساء والأطفال دونما تحذير داخل القطارات، حاملين حقيبة سفر واحدة لكل منهم، وغالبًا كانوا يتعرضون لسرقة محتوياتها على الطريق، تستغرق الرحلة إلـى برليـن أيامًـا طويلـة، لا يُقدَّم خلالهـا أي طعام، لذلك مـات الكثير منهم قبل الوصول إلى برلين، أما الأطفال الذين قضوا على الطريق، فكان يُلقى بجثثهم من النوافذ. يصف أحد أفراد طاقم وحدات الإسـعاف محطة القطار في برلين حيث وصلت هذه القطارات، فيقول: «يعج المكان بمعسكر بيلسن (معسكر اعتقال نازي

شمال ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية) من جديد، وتأخذ العربات الجثث من فوق رصيف المحطة... إلخ»[43].

يُعلِم المستشار السياسي الأمريكي لدى ألمانيا روبرت مير في وزارة خارجية بلاده قائلًا:

«تصرح هيئاتنا الطبية في محطة سكة حديد ليرتر في برلين وحدها أن عشرة أشخاص وسطيًّا كانوا يموتون يوميًّا بفعل الإعياء، وسوء التغذية والمرض، يعود بنا العقل على الفور إلى داخاو وبوخنفالد عندما نستعرض المحنة والقنوط اللذين كانا يعصفان بهؤلاء البؤساء، وعندما نشم رائحة وضعهم المزري، إن ما حدث هو قصاص واسع النطاق، إلا أنه لم يلحق بزعماء الأحزاب، وإنما بالنساء والأطفال والفقراء والعُجز...»[44].

كان يُنظر إلى عمليات الطرد هذه على أنها تطهير، فطالب تصريح شيوعي تشيكي أعضاء ذلك الحزب «بتطهير أرض الأجداد من عملاء الخيانة ممن يفتقرون إلى تاريخ مكافئ لتاريخ شعبنا»[45].

هل من الممكن عدُّ عمليات الترحيل هذه على أنها أي شيء مُختلف عن الإبادة الجماعية؟ يعلق ألفريد دي زاياس Alfred de Zayas قائلًا: «إن الإبعاد الإجباري لعشرات آلاف الأشخاص كان من شأنه أن يسبب تحت أي ظرف معضلات جسيمة من وجهة النظر التقنية والإنسانية، فلا بد وأن ينبئ اجتثاث الملايين من أرضهم عن الفوضى والبؤس والموت»[46]، ويضيف قائلًا: «إنه ليس بالأمر السهل أن تتخيل كيف أن الاجتثاث القسري لملايين الناس سواء أمذنبين كانوا أم أبرياء، يمكن أن يُعد إنسانيًّا بأي معنى للكلمة، ومع ذلك ثمة شيء من الشك بأنه كان ممكنًا تجنب الكثير من المعاناة وحوادث الموت لو أن إجراءات النقل كانت منظمة على الأقل»[47]، ورغم أن إجراءات النقل لم

تكن بمجملها تُنفَّذ بوحشية إلا أن كثيرًا منها انطوى على ذلك، فسقطت أعداد كبيرة من الناس ميتة، ولا سيما في المراحل الأولى من عمليات الترحيل. «يُقدِّم بلوكسهام Bloxham عددًا إجماليًّا للوفيات يصل إلى نصف مليون شخص»[48]، وهو مساوٍ لعدد قتلى عمليات التهجير القسرية الناجمة عن تقسيم الهند في المدة الزمنية نفسها، ومن الواضح أن ما وقع كان ترحيلًا وتهجيرًا قسريًّا على نطاق بعيد، لم تتمثل نية القادة السوفييت وقادة أوروبا الشرقية بقتل آخر ألماني على وجه الأرض، بل بُنيَتْ النية لديهم على تدمير المجتمعات الألمانية بوسائل اشتملت على قتل مباشر، وقتل غير مباشر، وأعمال وحشية كثيرة في سبيل خلق مجتمعات خالية من الألمان، وضُربت مرحلتا لِمكن مثلًا واضحًا، «فكانت الأولى متمثلة بتدمير النموذج القومي للجماعة المضطَهَدة، أما الثانية فتمثلت بفرض النموذج القومي للمُضطهِد»[49].

يعد إطار العمل مناسبًا، لكن يجد المرء نفسه مضطرًّا إلى التساؤل عن الأسباب التي ينبغي لها أن تجعل عمليات الترحيل تلك مقبولة أكثر بشكل إجراءات نقل لتجمع سكاني أو تطهير عرقي فقط، ومن الوضوح بمكان أن كثرًا سلموا ببساطة أن تدمير المجتمعات الألمانية على يد الحكومات السوفييتية والبولندية والتشيكوسلوفاكية، بمصاحبة انصياع الحلفاء الغربيين، يتحتم أن يكون مختلفًا عن التدمير الذي لحق باليهود، والصقليين وتجمعات سكانية أخرى مُورست من جانب ألمانيا النازية، بيد أن الأحداث تعيد إلى ذاكرة المراقبين الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون، إذ كان نقل التجمع السكاني سياسة نازية من الدرجة الأولى، فاشتمل غزو هتلر لبولندا على خطة مدروسة بدقة –التي أشار إليها لِمكن كما رأينا– ليضم قسمها الغربي إلى الرايخ (الدولة

الألمانيـة القديمة في ظل حكم النظـام النازي)، ويطرد أولئك البولنديين غير المناسـبين ليصبحوا ألمانيين في المناطق الشـرقية، في حين حُشِرَ اليهود في أحياء الغيتو.

وقعـت عمليـات الترحيـل السـوفيتية وغيرهـا للألمـان فـي نهايـة الحرب بالتزامـن مـع طرد السـوفييت للبولنديين من مناطق شـرقية سـابقة في بولندا التـي دُمجت في الاتحاد السـوفييتي، ويمثل هـذا الإبعاد للبولنديين -الذي لاقى استحسـان الحلفاء الغربيين على غرار ما لحق بالألمان- اسـتمرارًا للسياسات السوفييتية الساعية أصلًا للتحالف مع ألمانيا النازية بين عامي 1939-1940م، عندما اسـتولت قوات سـتالين على بولندا الشـرقية بصورة متزامنة مع احتلال الألمـان للجـزء الغربـي مـن الدولة، لذلك وبـدلًا من وجود فصـل تصنيفي بين مرحلتـي الترحيـل المختلفتين، كان ثمة أشـكال من الاسـتمرار التاريخي أبقت علـى التقلبـات الشـديدة فـي العلاقـات النازية السـوفييتية، ويكمـن الاختلاف الرئيس في أن نتيجة الحرب جعلت من تجمعات بشرية ألمانية أكبر -ليس فيما يخص الأقليات الموجودة في بولندا وتشيكوسـلوفاكيا وحسب، وإنما فيما يتعلق بالأشـخاص الموجوديـن فـي مناطق شـرقية من ألمانيـا التاريخيـة- الأهداف الرئيسـة للحملة الجديدة التي تظهر الاختلاف الثاني في أن بريطانيا العظمى والولايـات المتحـدة اعترضتا على تقسـيم بولندا عام 1939م، وتشـرِّعانه اليوم علـى مـا صاحبه من عمليات ترحيل، حتى لو اسـتهجنَّا التجاوزات فمن المتوقع إيجـاد صعوبـة فـي رؤية الحمـلات السـوفييتية والبولندية على الألمـان بصورة مختلفـة عـن الحمـلات الألمانيـة علـى البولنديـن والصقلييـن الآخريـن فـي المرحلـة الأولـى من الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون، حتى لو أن الاتحاد السوفييتي وحلفاءه لم يقلدوا تنفيذ المرحلة الأخيرة من الإفناء الجماعي قط.

وبنـاءً عليـه فإنـه مـن المفارقة إلـى درجة كبيرة عـدُّ المحرقـة والتطهير العرقـي نقيضيـن مطلقين؛ إذ تُمثِّـل الأولى إبادة جماعيـة متطرفة، في حين لا تُمثِّـل الأخـرى إبادة جماعية بصورة مطلقة، وحتى لو لم يكن مصطلح التطهير العرقي مصطلحًا نازيًّا، فلمصطلح التطهير سـوابق كثيرة في المخزون اللغوي النازي، إذ تمثلت سياستهم في «جعل الرايخ الثالث (النظام النازي في ألمانيا) نظيفًا أو طاهرًا من اليهود»[50]، وقد تخللت عمليات الجيش الألماني لغةُ التطهير فـي الأراضـي المحتلـة، وفي مراحل الحـرب كافـة، وكانت بولنـدا الغربية على وشـك «أن تُطهَّـر مـن البولنديين واليهود، وتندمج مع الرايـخ الألماني ويقطنها العـرق الألمانـي»[51] عندمـا أمر اللواء بـوم عند اجتياح صربيا «بـتطهير منطقة ماكفا»[52]، وحالما حاصر الجنود القرى والمزارع عند غزو الاتحاد السـوفييتي، سـاقوا اليهـود وأعدموهم قـرب خنادق محفـورة خصيصًا، ودُوِّن بـأن «القوات المسلحة الألمانية (فيرمات) قامت بالعمل على أكمل وجه في تطهير الريف»[53].

لقد اسـتُخدمت كلمات أخـرى بصفة مرادفات للتطهير، مثل «الاسـتبعاد والإهـلاك والمحايـدة والتصفية»[54]، وهي العبارات النازية التلطيفية لما سـماه العالم فيما بعد إبادة جماعية، وقد ظهر مصطلحا التطهير العنصري والتطهير لـدى هتلـر ضمن مصطلحات طبيـة: «يؤكد هتلر حينما كتب كفاحـي أن اليهود ممن هم بلا وطن كانوا بكتيريا أو مرضًا أو طاعونًا أو طفيليات أو مرضًا معديًا أو جراثيـم فـي جسـد الأمم الأخرى المضيفـة»[55]، وغالبًا ما اسـتخدم النازيون صورة الجراثيم أو الطفيليات أو آفة لابد من سـحقها كما سـيحدث للحشـرات الطفيليـة الهـوام، وقـد اعتقـد هينريـك هيملـر Heinrich Himmler أن معاداة السـامية «تماثل عملية إبادة القمل تمامًا»[56]، إذ شـكَّل اليهود «نموًّا سرطانيًّا في

التاريخ»[57]، ووصلت أفكار مشابهة للسياسيات النازية حول المتخلفين عقليًّا، والعُجَّز والمصابين بأمراض مزمنة «فأصبحوا جزءًا من الفرز الشامل، ونُقلوا وقُتلوا كلما دعت الحاجة، واحتاجت السلطات المحلية إلى أَسرَّة مرضى وبطانيات وملاءات ونقالات ومعدات طبية أساسية»[58]، حيث يؤكد تفشي هذه اللغة الانحراف في محاولة فصل التطهير عن الإبادة الجماعية، فليس الأمر مجرد أن التطهير يكون إبادة جماعية أحيانًا، أو أن الإبادة الجماعية هي تطهير متطرف، وينضح عن لغة التطهير بصورة ثابتة هدف نحو الإبادة الجماعية يتجاوب مع فكرة تدميرِ إن لم يصل حد قتلِ جماعات.

الانتقالات السلمية والمبادلات

إن فُهم التطهير على أنه إبادة جماعية، يبقى السؤال قائمًا فيما إذا كان من الممكن يومًا ما فرض تحركات على تجمع سكاني بطريقة لا تتصل بالإبادة الجماعية، فمما لاشك فيه أن فكرة الانتقال السلمي تعيش ربما في اللاوجود مع تاريخ طويل كالصهيونية (راجع الإطار 5.2)، فقد روى جورحيو بالادور باليري Giorgio Balladore Pallieri أنه كان بين المعاهدات العشرين لانتقال لمجموعة سكانية بين عامي 1913م و 1945م، il n'y a jamais eu de transfert vraiment voluntair des populations[59].

ومع ذلك فقد «توصل انطلاقًا من فكر مطهر عرقي إلى أنه لم يكن ثمة شيء في القانون الدولي يعارض شرعية انتقالات التجمعات السكنية، حتى إن ذلك الأمر كان تحت ظروف معينة أمرًا مرغوبًا»[60]، تُجادل دراسة حديثة إلى أن تبادل تجمع سكاني في النظام الدولي كان (مبدأ) حتى عام 1950.[61] حتى إن دي زاياس كتب:

«يمكن أن ينسجم انتقال تجمعات سكانية مع معايير القانون الدولي من الناحية النظرية إذا ما أُشرف عليه دوليًّا ونُفِّذ تدريجيًّا، وبطريقة منظمة وإنسانية، بيد أن انتقال تجمع سكاني مصحوبًا بفظاعات وأعمال بربرية كالتي تمثلت بطرد الألمان من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، من شأنها أن تشكل في الأحوال كلها خرقًا جسيمًا للقانون الدولي بصورته الحسنة من ناحية جريمة ضد الإنسانية، وأن الوسائل غير المشروعة تدين العاقبة»[62].

هذه الموافقة ذات الكفاءة لتوفير إمكانية قانونية الانتقال تُعتمَد بمعزل عن قانون حقوق الإنسان. إذ يتمتع الأفراد والمجموعات بالحماية المتنامية من الطرد العشوائي بموجب القانونين الدولي والمحلي في معظم الدول، ومن الصعب تخيل ظروف يكون الترحيل القسري الجماعي بموجبها قانونيًّا، ومن المستحيل تصور أنها ستكون عادلة ولن تقوم بإثارة إشارات استفهام حول إبادةٍ جماعية، ومعظم تلك الاستثناءات المقبولة مبدئيًّا هي التي ترتكبها دولة تحت ذريعة حماية شعبها الخاص بها، «وقبل تدمير المنتصرين المجتمعات الألمانية، كان بعض الألمان من دول بحر البلطيق وغيرها قد فضلوا الجنسية الألمانية التابعة لمعاهدات انتقال السكان التي فاوضت عليها حكومة ألمانيا في عصر هتلر مع تلك البلدان بين عامي 1939م و1941م، بينما طُرِدَ آخرون من جانب الجيش الألماني المنسحب»[63]، من الصعب رؤية حركات كتلك على أنها إبادة جماعية لدرجة أن المتورطين اعتنقوا هذه الحركات، ومع ذلك كانت حركات عدة من تلك الحركات طوعية، فقد كان على الألمان المحليين أن يتبعوا أيضًا أوامر المحتلين، وكانت حياتهم تحت الخطر بسبب عنف دولتهم نفسها ضد الآخرين.

الإطار 5.2 الحركة الصهيونية والترحيل والنكبة

أُجبر قرابة 750000 فلسطيني على الرحيل أو الفرار خلال حرب عام 1948م بين إسرائيل المُنشأة حديثًا والدول العربية المحيطة بها، وقد سُحقت غالبية المجتمع العربي الكائنة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، يُسمي الفلسطينيون هذه الواقعة بالنكبة الفاجعة، ويحتد الجدل إلى أي مدى كان الإبعاد سياسة إسرائيلية متعمدة، وفيما إذا كان ممكنًا وصفه بالإبادة الجماعية؟

الأفكار عن الترحيل قبل عام 1948م

تراءى لقادة الحركة الصهيونية منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين تهجير تجمعاتها السكانية العربية، وفي البداية حُملت فكرة التهجير ضمن ظروف تدريجية، كما دافع عن ذلك ثيودور هرتزل حينما قال عام 1895م: «يجب أن نصادر بلطف...، يجب أن تتم عمليتا المصادرة وإبعاد الفقراء بتحفظ وحذر»[64]، ظلت أفكار الانتقال سرية إلى حد بعيد دون أن ترى النور، في حين أن التعاليم الصهيونية بقيت قائمة على فكرة أنه كان ثمة متسع لكلا الشعبين في فلسطين، ولم يكن ثمة حاجة إلى انتقال العرب، بيد أن بيني موريس يجادل قائلًا: «كان الترحيل أمرًا حتميًّا راسخًا في صميم الصهيونية؛ لأنه سعى خلف تحويل أرض عربية إلى دولة يهودية، وما كان لدولة يهودية أن تقوم دون تهجير كبير للتجمع السكاني العربي»[65]، وبناء عليه «بدأ يظهر في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين شبه إجماع يدعم الفكرة لتنفيذها على يد قادة الحركة»[66].

الترحيل الخيري

يزعم الصهاينة بأن هذه العملية خيرية، وعن ذلك يقول نور مصالحة:

«إن اجتثاث الفلسطينيين وانتقالهم إلى بلدان عربية، من شأنه أن يخلق مجرد إعادة توطين من منطقة إلى أخرى، ويعتقد الإسرائيليون أن الفلسطينيين لن

يجدوا صعوبة في تقبل الأردن أو سوريا أو العراق وطنًا لهم، ويكون لدى العرب الفلسطينيين الشيء القليل من التعلق العاطفي بالتراب الخاص بفلسطين، والقليل من الروابط الحقيقية به، وسيكونون راضين تمامًا خارج أرض إسرائيل، بفعل السياسة الخيرة والإنسانية المتمثلة في مساعدة الناس على الرحيل»[67].

نكتشف هنا أن المصطلح المستخدَم للترحيل مصطلح عبري من كلمة tihur، التي أقرب ما تكون في معناها إلى تنقية الأرض أو تطهيرها[68]، وقد شابهت هذه الخلافات تلك التي أشارت إلى أن اليهود لم ينتموا إلى بلدات أوروبا الشرقية وقراها حيث عاشوا لقرون من الزمن.

حرب عام 1948م والنكبة

أبعدت القوات الإسرائيلية في حرب عام 1948م، التجمعات السكانية الفلسطينية بصورة متعمدة مرتكبة مذابح نشرت الهلع، ويُعزى موت قرابة 5000 مدني إلى أفعال مستهدفة، بيد أن مؤرخين حديثين يعارضون فما يتعلق بالدرجة التي خُطط لها تهجير الفلسطينيين، حيث يزعم موريس: «إن الإجماع على الانتقال لم يكن معادلًا للتخطيط المسبق، ولم ينبثق من وضع سياسة أو خطة مدبرة للترحيل، ولم تشارك اليشيفا (المجتمع اليهودي) وقواتها العسكرية في حرب عام 1948م، التي شنها الجانب العربي ومن ورائها سياسة أو خطة الترحيل»[69]، بينما كانت فكرة الانتقال توائم التجمع السكاني اليهودي ومؤسساته ليدعموا الترحيل، إذ خلقت الحرب الظروف كي يتم تطبيق ذلك؛ فاستغلت إسرائيل الناشئة الفرصة، وخلافًا لهذا يجادل إيلان بابيه Ilan Pappe أنه كان ثمة تخطيط محكم للأمر، ويختتم ليفين تقييمه قائلًا: «يوضح بابيه بصورة جلية أن الدافع وراء إبعاد الفلسطينيين قد أتى من طرف أعلى، وتتمثل العناصر المحلية في الجوع للأرض، إذ تمثلت الرغبة لدى الكيبوتزيين (الكيبوتز مزرعة جماعية يهودية) بالاستيلاء على أكبر قدر ممكن

من الأراضي العربية المجاورة، ولأنهم اتصفوا بالجشع سارع مدنيو تل أبيب إلى إدراك فرصة العمر ليحصلوا عليها من فرار جيرانهم في يافا، والاستحواذ السريع على ممتلكاتهم وأصولهم، ولكن كما هي الحال في الكثير من الأمثلة المشابهة حول العالم فإن سلوكًا دنيئًا كهذا لا يكون مسببًا وإنما نتيجة...، فقد انبثق الدافع وراء التطهير -tihur- من القيادة الاستشارية (قيادة اليشيفا)»[70].

هل كانت تلك إبادة جماعية؟

لا يجادل أحد أن نتيجة حرب عام 1948م كانت سحق غالبية المجتمع العربي فوق الأرض التي باتت اليوم إسرائيل، كان هذا بالدرجة الأولى نتيجة للإبعاد المتعمد مصحوبًا بالفرار الذي أثاره الفزع الصهيوني، والقتال بين القوات العربية والصهيونية، فقد أصبح ذلك أمرًا مستمرًّا بسبب رفض إسرائيل السماح للاجئين بالعودة، لذلك ثمة بعض الشك في أن التدمير الموحد للمجتمع العربي كان حصيلة السياسات الإسرائيلية، أيًّا كان التوازن القائم بين التخطيط المسبق والارتجال اللذين ما زال المؤرخون يتجادلون حولهما، فتلك الواقعة كانت أقل وحشية من العديد من حالات الإبادة الجماعية، لكنها تُقارن بغيرها في البوسنة، حيث هُجر الملايين وسقط عشرات الآلاف قتلى.

صُنِعت أوضاع الحدود أيضًا من جانب المستوطنات الاستعمارية، ولا سيما عندما اقترنت بالمصادرة الوحشية لأملاك السكان الموجودين أصلًا، ومن الواضح أن أولئك الذين ينتفعون من طرد الآخرين بالكاد يحصلون على المنفعة فورًا من الحماية المماثلة بصفة تجمعات سكانية أكثر استقرارًا، لكن لا يمكن تطبيق هذا الاستثناء على الأجيال اللاحقة، بينما من الممكن تبرير إعادة التوزيعات السياسية والاقتصادية بالاستقلال، فلا بد أن تشكل حالات

الطرد بالجملة للمجتمعات المستوطنة المقيمة منذ زمنٍ حالات إبادة جماعية؛ فعلى سبيل المثال ورغم أن إسرائيل قامت بوساطة الإزالة القسرية لمعظم التجمعات السكانية الفلسطينية، فإنها تعد الآن مجتمعًا مرَّ خلال أجيال متعددة، وفي حين أن إزالة المستوطنين الحديثي العهد في الضفة الغربية المحتلة بموجب اتفاقية سلام لن يشكل إبادة جماعية، فإن الإزالة القسرية للتجمع السكاني اليهودي الإسرائيلي لن تُرى إلا على هيئة نكبة معكوسة.

ثمة متغير آخر، وهو حين توافق دولتان على إزالة الأقليات الخاصة بهما من مناطقهما -كالتبادل الذي جرى عقب الحرب العالمية الأولى- عندما جرى تبادل الأقلية اليونانية في تركيا مع الأقلية التركية في اليونان، حيث تضمنت عمليات الإبعاد تدمير مجتمعات يبلغ عمرها قرونًا من الزمن، وتم إنجاز هذا العمل بعنف ومعاناةٍ كبيرين، ولاحقًا في الاستقلال الهندي عام 1947م تمَّ أيضًا تبادل ملايين المسلمين من مناطق خُصِّصت للدولة الهندية الجديدة بملايين الهندوس من المناطق المخصصة لباكستان، وأنجزت هذه العملية في خضم الفوضى وإراقة الدماء والاعتداءات الجماعية التي أدت إلى وفاة مئات الآلاف، ورغم أن الطابع السياسي الطوعي لهذه العمليات يحجب سماتها التدميرية، ويحاول وصفها بلطف وحيادية بمصطلح (عمليات تبادل أو عمليات انتقال) تحظى بدعم زعماء المجتمع، وقبول معظم الأفراد طردهم، وعوضوا حياتهم السابقة بأخرى جديدة في أوطانٍ جديدة (كما يفعل الناجون كلهم من الإبادات الجماعية)، تبقى تلك عملياتٍ مدروسة وقسرية وعنيفة لتدمير المجتمع، ويظل الطرد المتبادل طردًا؛ فلن تقوم الرعاية بتحويل الدمار إلى شيءٍ آخر، وسياسيًّا تبدو هذه أحداثًا شاذة؛ لأنه اتُّفق عليها من جانب دولٍ وزعماء قوميين

سياسيين يدَّعون تمثيل الضحايا، وكان العنف المتضَمَنُ مُنظّمًا من جانب الميليشيات والأحزاب المحلية عوضًا عن الدول، لكن من وجهة نظر الضحايا فقد امتلكت تلك الأحداث السمات الجوهرية للإبادة الجماعية.

الإقليم والإبادة الجماعية

نستنتج أن الترحيل القسري للتجمعات السكانية التي يمكن تمييزها فورًا عن الإبادة الجماعية أثبت أنه سمة أساسية لها، والطرد الذي لا يحمل صفة إبادة جماعية يقع في تصنيف وهمي، فقد أهملت الإزالة القسرية في دراسات الإبادة الجماعية بصورةٍ مفاجئة، ولم يطور لِمكن بصيرته بصورةٍ كاملةٍ حول دورها، فحدَّدت اتفاقية الإبادة الجماعية وسائل الإبادة من حيث الدمار البدني والبيولوجي، وحتى إن لم يكن هذا التحديد خاصًّا، فقد تجنب عمدًا الإشارة إلى الترحيل القسري، ولا تؤكد الدلائل الأساسية اللاحقة لنظرية الإبادة الجماعية عملية الطرد رغم أنها كانت التمهيد، ووسيلة الدمار البدني في عمليتي الإبادة الجماعية النموذجيتين في أوائل القرن العشرين، المحرقة و الإبادة الجماعية للأرمن، إضافة إلى أكثر الوسائل شيوعًا لتدمير المجموعات خلال العصر الحديث.

بإمكان الجدال حول التطهير العرقي أن يستمر بتحقيق تغيير مهم في دراسات الإبادة الجماعية إذا قادنا إلى وضع دور الحركة القسرية الإقليمية للتجمعات السكنية في أولويات جدول الأعمال، وفي الواقع من الصعب تصور إبادة جماعية من دون بعد إقليمي، فالشعوب مجسدة، وتوجد مجموعات الناس في حيزٍ ماديٍ، ومنذ عشرات آلاف السنين أُسِّست المجتمعات على مستوطنات

ثابتـة، فقـد كانـت معظم الشـعوب قرويـين مرتبطيـن ارتباطًا وثيقًـا بأرضهم، ولاحقًـا كان قاطنـو المدن قد اسـتقروا لأجيال، لذلك ربما تكـون الإبادة تدمير وجـود مجموعـة اجتماعية وقوتها الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية جزئيًّا إن لـم يكن كليًّا ضمن إقليمٍ معين، وحتى أكثر عمليات الإبادة الجماعية المدفوعة عقائديًّـا التـي تولِّد الكراهية لأفراد المجموعـات بغض النظر عن موقعها توجه في الواقع العنف نحو المجموعة ضمن المنطقة، إذ من الممكن أن النازيين قد نظـروا إلـى اليهودية العالميـة على أنها عدوهم، لكنهم هدفوا بصورة ملموسـة إلـى تدميـر المجتمعات اليهودية ضمن المناطق التـي احتلوها، وكان هذا يعني إزالـة اليهـود من منازلهم، أولًا من ألمانيا نفسـها ثم مـن منطقة بولندا التابعة لألمانيـا، ومـن الإمبراطوريـة الأوروبية بأسـرها فـي نهاية المطـاف، ونُظِرَ إلى إزالـة اليهـود فـي بـادئ الأمر على أنهـا طرد إقليمـي -للغيتو ومن ثـم لمدة من الزمـن في مدغشـقر- ولاحقًـا على أنها إبـادة بدنية كاملة لجميـع اليهود تحت سيطرة النازيين[71].

بالنظـر إليها من هذه الناحية تتضمـن الإبادة الجماعية النزوح الإقليمي دائمًـا، ويرى مان أن الإبادة شـكل متطرف للنـزوح، وتنطوي العمومية الضمنية علـى أنهما طريقتـان لتدمير المجموعة الاجتماعية وقوتها الاجتماعية، ويهدف مرتكبـو الإبـادة الجماعيـة لتدميـر قـوة مجموعاتهم المسـتهدفة ضمـن إقليم معيـن، وطردهـم أو إبعادهـم عـن ذلك الإقليم، إمّـا في وقتٍ واحـدٍ أو بالتتابع، وبالنسـبة إلـى النازييـن فقـد كان تدمير القـوة اليهوديـة قبل الحـرب العالمية الثانيـة مـن الداخل، وتشـجيع الفرار اليهودي من ألمانيـا وجهين لعملةٍ واحدة، ولاحقًا كان تدمير القوة اليهودية داخل الإمبراطورية النازية، وإزالة اليهود من

مناطقهم الأساسية، وتركيزهم في أحياء الأقليات (الغيتو)، ومناطق الحجز أو المخيمات، وطردهم من أوروبا وأخيرًا إبادتهم بدنيًّا؛ وسائل مختلفة نحو غاية تدمير الشعب اليهودي، وامتلكت تلك السياسات كلا البعدين؛ الإقليمي المكاني وغير الإقليمي غير المكاني.

نظريًّا من الممكن تصور الإبادة الجماعية على أنها لا تركز إقليميًّا بل تهدف لتدمير فئة مبعثرة بغض النظر عن موقعها، وفي عالم متزايد العولمة إن نظر المسلحون إلى المجموعات الاجتماعية متعددة القوميات على أنها أعداء، فحينها يمكنهم ألا يهدفوا فقط لطردهم من أقاليم معينة بل أيضًا تدميرهم أينما كانوا.

الخلاصة

ناقش هذا الفصل أن التطهير العرقي مصطلح تلطيفي متأصل في خطاب مرتكِب الجرائم، وأن الترحيل القسري للتجمعات السكانية التي يصفها هو أحد أساليب الإبادة الجماعية، حيث تتم ممارسة الترحيل القسري بصورةٍ عامة إلى جانب أساليب الإبادة الجماعية الأخرى، مثل القتل والاغتصاب والتدمير الثقافي، ولا يمكنها أن تكون بصورة واضحةٍ مميزةً عنها، لكن الميل لمعاملة التطهير العرقي على أنه فئة مختلفة من العنف، ليس سوى تمثيل للموجة العامة بتضييق معنى الإبادة الجماعية بحد ذاتها إلى طريقة محددة (القتل) ولاستبدالها بتنوع من المفاهيم المحددة. وفي الفصل الآتي أناقش نطاقًا من المفاهيم الأخرى التي اقتُرِحَت.

obeikan.com